

Distr.: General
18 March 2010

جمعية الدول الأطراف

ARABIC
Original: English

الدورة الثامنة المستأنفة

نيويورك

٢٢-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠

تقرير المكتب عن عملية التقييم في المؤتمر الاستعراضي:

تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة

ألف - مقدمة

١- بناء على اقتراح مقدم من شيلي وفنلندا، حاز على تأييد قوي من دول أطراف ومنظمات غير حكومية مختلفة، قررت الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف أن يكون موضوع "تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة" موضوعاً من المواضيع الأربعة الفرعية التي ستناقش في سياق بند جدول أعمال المؤتمر الاستعراضي المعنون "تقييم العدالة الجنائية الدولية"^(١). وقام المكتب في اجتماعه الثامن عشر المعقود في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بتعيين هذين البلدين جهتي تنسيق لإعداد هذا الموضوع للمؤتمر الاستعراضي.

٢- وكما ذكر في الاقتراح، يجري حالياً تنفيذ ولاية المحكمة الفريدة، وتشارك المجتمعات المحلية فعلاً في تنفيذها سواء مباشرة نتيجة للإجراءات التي تقوم بها المحكمة أو بطريقة غير مباشرة على الصعيد الوطني نتيجة لمبدأ التكامل. وستوفر عملية التقييم التي سيقوم بها المؤتمر الاستعراضي فرصة مثالية لمعرفة مفهوم ومنظور الضحايا والمجتمعات المتأثرة للعدالة بعد إثني عشر عاماً على اعتماد نظام روما الأساسي، وبعد ثماني سنوات من بدء أنشطة المحكمة، مع مراعاة أن المحكمة لا تزال في المرحلة المبكرة من أعمالها.

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثامنة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (منشور المحكمة الجنائية الدولية، ICC-ASP/8/20)، المجلد الأول، الجزء الثاني، القرار ICC-ASP/8/Res.6، الفقرة ٥، والمرفق الرابع.

٣- وترغب جهتا التنسيق في اقتراح أن يكون الهدف الأساسي من عملية التقييم فيما يتعلق بهذا الموضوع هو إشراك الضحايا والمجتمعات المتأثرة في المؤتمر الاستعراضي بإتباع نهج شمولي، والتذكير بأهمية النظام الوارد في نظام روما الأساسي والمحكمة للضحايا والمجتمعات المتأثرة. وينبغي أن تسهم عملية التقييم أيضاً في تحديد المجالات التي يمكن تعزيز التأثير الإيجابي للمحكمة فيها، بما في ذلك أي إجراء من الإجراءات التي يمكن للجهات الفاعلة التابعة للدول وغير التابعة لها أن تتخذها لمواصلة تعزيز هذه الإجراءات على الصعيد الوطني.

باء- المشاورات غير الرسمية التي جرت في الفريق العامل في لاهاي في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠

١- العروض الإعلامية المقدمة من المنظمات غير الحكومية والمحكمة عن الوضع الراهن

٤- استمع الفريق العامل إلى عروض مقدمة من منطمتين غير حكوميتين بشأن تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة وتجاربهم في هذا الصدد.

٥- وأفادت المنظمة غير الحكومية لا سلام بدون عدالة بأنها نفذت البعثة الأولى من سلسلة البعثات التي قامت بها إلى أوغندا لإجراء مقابلات مع الضحايا والمسؤولين الحكوميين وزيارة المجتمعات المتأثرة في نهاية كانون الثاني/يناير وشارك في هذه البعثة رئيس الجمعية ووفود أخرى مهتمة. وتبين من الزيارة أن المسائل الأربعة التي سيتم النظر فيها في إطار عملية التقييم وهي التكامل، والتعاون، وتأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة، والسلام والعدالة متشابكة بشكل وثيق.

٦- وأشارت المؤسسة المعنية بتعويض ضحايا التعذيب إلى أهمية عملية التقييم المتعلقة بتأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة. ومن شأن هذه العملية أن تعزز موقف الضحايا وأصحاب المصلحة والمستفيدين من نظام روما الأساسي. وقد تسهم تجارب وآراء الضحايا في مواصلة تطوير نظام روما الأساسي، في مجال التخطيط الاستراتيجي مثلاً. وتهدف المنظمة، من خلال الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا، الذي تشارك فيه بالفعل مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، إلى تسهيل تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي. وقد جمع الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا عن طريق استبيان عممته على الجهات المعنية معلومات للمساعدة على تقييم تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة. وأدى الاستبيان أيضاً إلى تيسير الحوار بين المنظمات غير الحكومية ومجموعات الضحايا.

٧- واستمع الفريق العامل أيضاً إلى عرض قدمه نائب المسجل بالمحكمة، أشار فيه إلى أن أربعة أجزاء من المحكمة معنية مباشرة بالقضايا المتصلة بالضحايا. ويقوم قسم مشاركة وتعويض الضحايا بقلم المحكمة بتيسير مشاركة الضحايا في الدعاوى المرفوعة أمام المحكمة، في جملة أمور، عن طريق إبلاغ الضحايا بحقوقهم، والمساعدة في تقديم طلبات المشاركة، وتنظيم تمثيلهم القانوني. ويهدف القسم بالاشتراك مع وحدة التوعية التابعة لقلم المحكمة إلى إذكاء الوعي بعمل المحكمة وإعلام المجتمعات المتأثرة بحقوقها. وأثبتت التجربة حتى الآن أن المقابلات ووجهة ومشاركة وسائط الإعلام المحلية مباشرة هي الوسائل الأكثر فاعلية للوصول إلى الضحايا والمجتمعات المتأثرة.

٨- وأشار نائب المسجل أيضاً إلى أن حماية الضحايا والشهود تقوم بها وحدة الضحايا والشهود، المسؤولة أيضاً عن توفير المشورة واتخاذ الترتيبات اللوجستية اللازمة للضحايا والشهود الذين يمثلون أمام المحكمة. وفيما يتعلق بمكتب المحامي العام للضحايا، أفاد نائب المسجل بأن ولايته هي تقديم الدعم والمساعدة للضحايا وممثلهم القانونيين. وزاد حجم العمل في المكتب بانتظام في ضوء القرارات الصادرة عن الدوائر بتكليف المكتب بتقديم المساعدة القانونية للضحايا وممثلهم القانوني إلى حين اختيار ممثل قانوني مشترك لهم.

٩- وفيما يتعلق بالصندوق الاستئماني للضحايا، أشار نائب المسجل إلى أن الصندوق تلقى حتى الآن ٤,٩ ملايين يورو من ٢٤ دولة. وأتاحت ٢,٧ مليون يورو منها تنفيذ مشاريع في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. واستفاد من هذه المشاريع طبقاً للتقديرات ٣٩.٠٠٠ ضحية بطريقة مباشرة و ١٨٧.٠٠٠ ضحية بطريقة غير مباشرة. ولأداء ولايتها على نحو فعال، كثفت أمانة الصندوق الاستئماني وجودها العملي بالميدان وأقامت شبكة من الشركاء التنفيذيين. وأعلن الصندوق الاستئماني للضحايا عن إجراء تقييم للتأثير مع ٢.٠٠٠ من المستفيدين المختارين من ٣٤ مشروعاً من المشاريع المنفذة في شمال أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيجمع الصندوق معلومات عن أنشطته الأساسية الثلاثة - إعادة التأهيل البدني، وإعادة التأهيل النفسي، والدعم المادي، وتوقعات الضحايا من الدعم المقدم من الصندوق، والعلاقة بين الصندوق الاستئماني والمحكمة. وستقدم النتائج الأولية لهذه الدراسة والاستبيان الذي عمم من قبل إلى المؤتمر الاستعراضي.

١٠- وأشار مكتب المدعي العام من جانبه إلى الإستراتيجية الواسعة النطاق للمحكمة فيما يتعلق بالضحايا^(٢). وتصف الإستراتيجية ما تعنيه خصوصية المحكمة - طابعها الدائم، ونطاقها الذي من المحتمل أن يشمل جميع أنحاء العالم، واستحداث قانون موضوعي جديد فيما يتعلق بمشاركة الضحايا، وكيف قدمت القضايا الأولى المعروضة على المحكمة أمثلة ملموسة لمشاركة الضحايا، مع الاحترام الكامل لحسن سير الإجراءات وسرعتها. وتؤكد الإستراتيجية أن المشاركة قد تتخذ أشكالاً عديدة، مثل تقديم التماس إلى المحكمة، أو تقديم المعلومات اللازمة للحصول على مركز الضحية المشاركة أو الشاهد المشارك طوعياً، وتؤكد على ضرورة تنفيذ هذه الأحكام بطريقة واضحة ومتسقة. وأكد مكتب المدعي العام أيضاً على أنه بالنظر إلى أنه أول جهاز للتعامل مع الضحايا، فإنه جمع كمية هائلة من المعلومات التي تبين بالتفصيل تأثير النظام المعمول به في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة. ويرسل ضحايا كثيرون معلومات بموجب المادة ١٥ من النظام الأساسي إلى المدعي العام، ويقدمون أيضاً وجهات نظرهم عندما يلتمس المدعي العام الإذن من الدائرة التمهيدية بالشروع في تحقيق من تلقاء نفسه. وفي هذا السياق، يتلقى المكتب بموجب المادة ١٥ ١٢٢ رسالة في المتوسط شهرياً^(٣).

(٢) تقرير المحكمة عن الإستراتيجية المتصلة بالضحايا ("إستراتيجية المحكمة المتصلة بالضحايا")، ICC-ASP/8/45.

(٣) منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢- تبادل وجهات النظر بالاستناد إلى ورقة المناقشة المقدمة من جهتي التنسيق

١١- قدمت جهتا التنسيق ورقة مناقشة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بعنوان "ورقة مناقشة بشأن عملية التقييم في المؤتمر الاستعراضي- تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة" والتمست آراء الوفود بشأن النهج المقترح (طرائق الاستعداد للأعمال التحضيرية السابقة على المؤتمر الاستعراضي، والنظر في الموضوع، والنتائج المتوقعة في المؤتمر الاستعراضي) وكذلك بشأن المجالات الموضوعية للمناقشة.

(أ) النهج المقترح

١٢- لاحظت جهتا التنسيق أن من المفهوم أن الجمعية ستحدد وتقرر في الدورة الثامنة المستأنفة التي ستعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، فيما يتعلق بعملية التقييم التي سيقوم بها المؤتمر الاستعراضي، الطرائق المتعلقة بما يلي:

(أ) الاستعداد للطريق إلى كامبالا؛

(ب) النظر في هذا الموضوع؛

(ج) النتائج المتوقعة في المؤتمر الاستعراضي.

١٣- واقترحت جهتا التنسيق أن ينظر الفريق العامل في لاهاي، بالتشاور مع الفريق العامل في نيويورك، حسب الاقتضاء، في هذه الطرائق، وأن يقدم تقريراً بنتائج هذا البحث في أوائل آذار/مارس ٢٠١٠ لكي تنظر فيه الدورة المستأنفة للجمعية.

١٤- ولأغراض المناقشة، عرضت جهتا التنسيق ثلاث طرائق والبنود التي تنطوي عليها، على سبيل المثال لا الحصر.

(ب) طرائق التحضير للطريق إلى كامبالا

١٥- اقترحت جهتا التنسيق أن تتكون عملية التحضير من مرحلتين:

(أ) في المرحلة الأولى الجارية حالياً، تحدد الدورة المستأنفة للجمعية طرائق الإعداد النظر في هذا الموضوع في المؤتمر الاستعراضي؛

(ب) في المرحلة الثانية، وبناء على توجيهات صادرة من الدورة المستأنفة للجمعية، تستمر الأعمال التحضيرية الموضوعية وتعد صيغتها النهائية من خلال لقاءات مختلفة ينظمها أصحاب المصلحة واجتماعات رسمية يعقدها الفريق العامل في لاهاي أو تـ\نيويورك، حسب الاقتضاء.

١٦- في حين أن المرحلة الأولى تركز على الطرائق، فإنه يلزم كسبا للوقت أن تبدأ المناقشات الموضوعية فعلا قبل الدورة المستأنفة، حتى وإن كان من غير المتوقع أن تنتهي في هذه المرحلة.

١٧- وحاز النهج المقترح من جهتي التنسيق التأييد العام في الفريق العامل في لاهاي، وبموجب هذا المقترح ينبغي أن تتكون العملية التحضيرية من مرحلتين، وينبغي أن تحدد وتقرر الدورة الثامنة المستأنفة للجمعية طرائق الاستعداد للطريق إلى المؤتمر الاستعراضي، مع مواصلة الأعمال التحضيرية الموضوعية ووضعها في صيغتها النهائية في مرحلة لاحقة.

(ج) طرائق للنظر في هذا الموضوع

١٨- أولا، اقترحت جهتا التنسيق أن يعرض هذا الموضوع على المؤتمر الاستعراضي عن طريق أوراق تعد مسبقا وتلخص، في جملة أمور، تجارب وتصورات الضحايا لتأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي.

١٩- ثانيا، ينبغي أن تتم المناقشة في المؤتمر الاستعراضي في شكل حلقة نقاش (رفيعة المستوى) يشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٠- ثالثا، ينبغي أن تكون اللقاءات الجانبية المحتملة، التي ستنظم بالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، جزءاً لا يتجزأ من معالجة هذا الموضوع في المؤتمر الاستعراضي.

٢١- ووجد اتفاق عام في الفريق العامل في لاهاي على أن حلقات النقاش هي الشكل الأنسب للمناقشات. ولوحظ أن مجالات النقاش هي التي ستحدد الحاجة إلى حلقة نقاش واحدة أو حلقتين.

٢٢- وطلبت إيضاحات بشأن إعداد الورقات التي ستكون أساسا للمداولات في المؤتمر الاستعراضي. ووجد تأييد واسع النطاق لإعداد وثيقة تحضيرية واحدة تحتوي على مواضيع محددة لمناقشتها. واقترح أيضا أن تعد جهتا التنسيق تجميعاً للورقات المختلفة المقدمة من الخبراء والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين، مع الاحتفاظ دائما بالتركيز العام للموضوع.

٢٣- ولوحظ أن الساعات الثلاث المتوخاة لمناقشات حلقة النقاش في المؤتمر الاستعراضي ليست كافية لتغطية جميع جوانب الموضوع بالتفصيل اللازم، وفي هذا الصدد، أشير إلى أن اللقاءات الجانبية التي ستعقد بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تكون متصلة اتصالاً وثيقاً بالبرنامج الرسمي لضمان النظر في لقضايا التي لن تتمكن حلقة النقاش من معالجتها. وأفادت جهتا التنسيق أنها تنظر في تعيين مقرر لهذا الموضوع، لمتابعة الأحداث الجارية وتقديم تقرير إلى حلقة النقاش.

٢٤- وفيما يتعلق بالمشاركين في حلقة النقاش، من المفهوم أنهم سيكونون على مستوى عال، ولم تحدد هويتهم بعد. وقدم اقتراح بدعوة أحد أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا للمشاركة في حلقة النقاش. وعلاوة على ذلك، تم الاتفاق على إضافة ممثل للضحايا لتقديم وجهة نظرهم في المناقشات. وجرى التأكيد على أهمية وجهة نظر الضحايا وعلى أن ذلك سيشجعهم على المشاركة في المؤتمر الاستعراضي.

(د) طرائق للنتائج المتوقعة في المؤتمر الاستعراضي

- ٢٥- اقترحت جهتا التنسيق نتائج معينة لهذا الموضوع ، وقد تشمل هذه النتائج ما يلي :
- (أ) الوثيقة الختامية بما في ذلك الاستنتاجات التي توصلت إليها حلقة النقاش، واللقاءات ذات الصلة، وربما قرار؛
- (ب) بالإضافة إلى الوثيقة الختامية التي ستكون المحصلة النهائية للمؤتمر الاستعراضي، إعلان رفيع المستوى، ربما في إطار إعلان أوسع نطاقاً، يؤكد من جديد المبادئ العامة ويشير إلى التزام الدول الأطراف بالنظام الوارد في نظام روما الأساسي، لاسيما فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة؛
- (ج) إدماج نتائج عملية التقييم في إستراتيجية اتصالات المؤتمر الاستعراضي من أجل إطلاع الجمهور على نطاق أوسع على العمل الذي تقوم به المحكمة من أجل المجتمعات المتأثرة. وقد تشمل الاقتراحات إعداد مواد مثل صحائف الوقائع للصحفيين، ولاسيما للصحفيين في بلدان الحالات، قبل نظر المؤتمر الاستعراضي في موضوع مشاركة الضحايا وفقاً للنظام الوارد في نظام روما الأساسي، وتحديث هذه المواد من كمبالا طبقاً لما يستجد أثناء المناقشات.

٢٦- وينبغي أن تكون عملية التحضير شاملة ومفتوحة لجميع أصحاب المصلحة المهتمين. والهدف من ذلك هو إشراك الضحايا والمجتمعات المتأثرة في المؤتمر الاستعراضي.

٢٧- وعند الإمكان، ينبغي أن تسعى الجهات المعنية المختلفة إلى تنسيق موافقها عن طريق الأجهزة القائمة فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة، مثل المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المشاركة في الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا، إلى أقصى حد ممكن^(٤). وفيما يتعلق بالمحكمة، يمكن تنسيق المواقف عن طريق فريقها العامل المعني بالضحايا، المفتوح لجميع أصحاب المصلحة. ولسرعة التحضير، يمكن استخدام الدورات والاجتماعات غير الرسمية بالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية التي يعقدها الفريقان العاملان في لاهاي أو نيويورك.

٢٨- وأبدت في الفريق العامل في لاهاي آراء تؤيد الإعلان والقرار على حد سواء، واتفق على أن تكون النتائج ملموسة وعملية المنحى. وفي نهاية المطاف، من المتوخى أن يأخذ المؤتمر بالنتيجتين معا باعتبار أن كل منهما مكتملة للأخرى. ولوحظ أن القرار سيكون أكثر قدرة على العمل وأن الإعلان سيكون حافزاً لحضور المشاركين رفيعي المستوى إلى المؤتمر. وفي هذا الصدد، أعرب ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية عن رأي مفاده أن الإعلان الوزاري بما يوفره من دور للوزراء سيكون حافزاً لمشاركتهم في المؤتمر .

(٤) الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا شبكة أنشئت في عام ١٩٩٧ برعاية الإئتلاف من أجل إنشاء محكمة جنائية دولية وتضم نحو ٣٠٠ من الجماعات والأفراد التابعين للمجتمع المدني. وتشمل الهيئات المنتسبة إليها منظمات غير حكومية من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكذلك منظمات غير حكومية دولية. أنظر الموقع

٢٩- وأشار إلى أنه يلزم اتخاذ قرار بشأن كيفية صياغة الوثيقة الختامية ومتى ينبغي التفاوض بشأنها. وأشارت جهتا التنسيق إلى أنه ينبغي إعداد الوثيقة الختامية مسبقاً وينبغي أن تبدأ صياغتها أثناء أو بعد الدورة المستأنفة ووضع صيغتها النهائية في المؤتمر، مع مراعاة التطورات في المناقشات.

٣٠- وقدم اقتراح بأن تشمل النتائج الأخرى المحتملة ما يلي :

- (أ) الالتزامات المتعلقة بالمساهمة في الصندوق الاستئماني للضحايا؛
- (ب) الالتزامات المتعلقة ب اعتماد تشريعات تنفيذية وطنية فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة، مثل التشريعات المتعلقة بحماية الضحايا وتحقيق الحقيقة والعدل والتعويض؛
- (ج) الالتزامات المتعلقة بإبرام اتفاقات مخصصة مع المحكمة فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة.

٣١- ومن المفهوم أن الخيارين الأخيرين يرتبطان أيضاً بموضوعي التعاون والتكامل، على التوالي. وأشار إلى أن إستراتيجية الاتصالات ينبغي أن تعكس نتائج المناقشة. وأشارت جهتا التنسيق إلى أنهما سيواصلان الاتصال مع جهات التنسيق الأخرى لعملية التقييم، نظراً لأوجه التآزر الممكنة بين الموضوعات.

٣- المجالات للمناقشة الموضوعية

٣٢- عند تناول موضوع "تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة"، اقترحت جهتا التنسيق التركيز بوجه عام في المناقشات على معالجة ما تتوقعه الضحايا من المحكمة ونظام العدالة الدولي، فضلاً عن تجارب وتصورات الضحايا والمجتمعات المتأثرة لعمل المحكمة في النظام الوارد في نظام روما السياسي.

٣٣- ومن الأهمية بمكان الحفاظ على منظور جنساني شامل في جميع المراحل المتعلقة بهذه العملية. واقترحت جهتا التنسيق أن تركز المناقشة الموضوعية على المجالات المحددة التالية، حيث يكون الهدف هو تحديد السبل التي يمكن بها تعزيز الوقع والتأثير الناجم عن الأعمال الجارية للمحكمة والإجراءات الرامية على تحقيق العدالة على ما يلي:

(أ) تجارب وتوقعات الضحايا في الحصول على العدل، بما في ذلك التجارب والتوقعات المتصلة مباشرة بالمحكمة أو بالحالات ولكن ليس بالقضايا قيد المحاكمة، والحالات قيد التحليل والضحايا في الحالات غير ذات الصلة؛

(ب) الكرامة الفردية، وتضميد الجراح، وإعادة التأهيل، والتمكين؛

(ج) معرفة الضحايا لحقوقهم القانونية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون بصفة عامة وتعزيزها؛

(د) في بلدان الحالات بوجه خاص، الاعتراف الوطني بحق الضحايا في العدالة والتعويض، لاسيما لمجموعات محددة من الضحايا، مثل النساء والأطفال.

٣٤- والهدف من هذه المناقشة هو القيام، من خلال الحوار، بتحديد المجالات التي يمكن بها تعزيز الأثر الإيجابي للنظام الوارد في نظام روما الأساسي والاستجابة لتوقعات الضحايا والمجتمعات المتأثرة، مع مراعاة قلة الخبرة المكتسبة حتى الآن، وعدم اكتمال دورة قضائية كاملة بعد.

٣٥- وقد يفهم الوقع والتأثير على أنه يعني إما التأثير المباشر أو الوقع غير المباشر للتصورات والتوقعات المتغيرة للإجراءات الرامية إلى تحقيق العدالة.

٣٦- وينبغي أن تشمل المناقشات ما يلي:

(أ) الطرق المختلفة للتفاعل بين الضحايا والمحكمة، بما في ذلك بصفتهم مستفيدين من الصندوق الاستئماني للضحايا، من خلال التوعية أو المشاركة مباشرة في الإجراءات، كشهود أو كمشاركين مباشرين، وكذلك من خلال قنوات أخرى يتم الاستماع فيها إلى آراء وشواغل الضحايا؛

(ب) التمييز بين الأنواع المختلفة للضرر على أرض الواقع، مثل الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجماعات مسلحة، وضحايا العنف القائم على نوع الجنس، وضحايا الاعتداء؛

(ج) الجوانب المحددة من العنف القائم على نوع الجنس مثل كسر جدار الصمت عن العنف القائم على الفوارق بين الجنسين، أو ردع العنف الجنساني، أو تحقيق العدالة لضحايا الجرائم القائمة على الجنس؛

(د) الدروس المستفادة من المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، لاسيما فيما يتعلق بتجارها في مجال التوعية والتعويض في النظام الأساسي لكل منها.

٣٧- ووافق الفريق العامل في لاهاي مع جهتي التنسيق على المجالات التي المقترحة للمناقشة. ومع ذلك، أشير إلى أن نطاق هذه العملية ينبغي أن يكون أكثر تركيزاً وأن يقتصر على بلدان الحالات فقط أو أن يشمل، بالإضافة إليها، الحالات التي هي قيد التحليل. ولوحظ أن الهدف لن يكون السعي إلى الحد من نطاق المناقشة بأن تقتصر على مجموعات معينة من الضحايا ولكن الاعتراف بأنه يصعب بسبب ضيق الوقت النظر في جميع فئات الضحايا مثل الضحايا الذين ليست لهم صلة مباشرة بالحالات. وعلاوة على ذلك، ونظراً لضيق الوقت المتاح للموضوع في المؤتمر الاستعراضي، من الأهمية بمكان الاستفادة من أوجه التآزر القائمة بين الموضوعات.

٣٨- واقترحت الوفود إدراج المجالين الإضافيين التاليين:

- (أ) إعادة النظر في عمل وأداء الصندوق الاستئماني للضحايا، بما في ذلك قدرته على التفاعل مع الأنظمة الوطنية للتعويض وتعزيزها، وعلاقته بالمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان؛
- (ب) تعزيز التزام الدول الأطراف في الاعتراف بحقوق الضحايا من أجل الوصول إلى الحقيقة والعدل والتعويض.

٣٩- وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أفاد القائم بأعمال المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا بأن الأمانة تقوم حالياً بإعداد ورقة عن الدروس العملية المستفادة ويعتزم استضافة لقاء بالاشتراك مع المجلس والشركاء التنفيذيين.

٤٠- ورحبت الوفود بإضافة المنظور الجنساني الشامل.

جيم- الاستنتاجات الأولية

٤١- في ضوء المشاورات التي أجريت في الفريق العامل في لاهاي وكذلك أثناء الزيارة التي قامت بها جهتا التنسيق في أوغندا في الفترة من ١١ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ والمقابلات التي أجريت أثناء الزيارة مع العديد من أصحاب المصلحة، تقدم جهتا التنسيق الاستنتاجات الأولية التالية لتنظر فيها الجمعية في دورتها الثامنة المستأنفة.

(أ) ينبغي أن تتكون العملية التحضيرية من مرحلتين، وينبغي وأن تقرر وتعتمد الجمعية في دورتها الثامنة المستأنفة طرائق الاستعداد للطريق إلى المؤتمر الاستعراضي، بينما ستستمر الأعمال التحضيرية الموضوعية وتوضع في صيغتها النهائية في مرحلة لاحقة؛

(ب) حلقة النقاش الرفيعة المستوى هي أنسب شكل للمناقشات، مع قيام متحدث رئيسي بافتتاح اللقاء؛

(ج) ينبغي أن توجد وثيقة تحضيرية واحدة، تحتوي على المواضيع المحددة التي ستتم مناقشتها؛

(د) يمكن أن تعد جهتا التنسيق تجميعاً للأوراق المختلفة التي أعدها الخبراء والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين مع الإبقاء على التركيز العام للموضوع؛

(هـ) ينبغي أن تتصل اللقاءات الجانبية بشأن هذه المسألة اتصالاً وثيقاً بالبرنامج الرسمي لضمان النظر في المواضيع التي لم تتمكن حلقة النقاش من معالجتها؛

(و) ينبغي تعيين مقرر للموضوع لمتابعة الأحداث الجارية وتقديم تقرير إلى حلقة النقاش؛

(هـ) قد تشمل النتائج المحددة لموضوع التقييم قيد البحث بعض أو كل العناصر التالية:

١' إعلان رفيع المستوى، ربما كجزء من إعلان أوسع نطاقاً، يؤكد من جديد المبادئ العامة والتزام الدول الأطراف بالنظام الوارد في نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة،

٢' قرار خاص لهذا الموضوع ،

٣' وثيقة ختامية نهائية تتضمن استنتاجات حلقة النقاش واللقاءات ؛

٤' تشجيع الدول على النظر في تقديم المزيد من التبرعات للصندوق الاستئماني للضحايا ؛

٥' تشجيع الدول على النظر في اتخاذ تدابير، عند الاقتضاء، فيما يتعلق بالضحايا/الشهود والمجتمعات المتأثرة، مثل حماية الضحايا، وكذلك لتحقيق الحقيقة والعدل والتعويض ؛

٦' تشجيع الدول على إبرام اتفاقات مخصصة واتخاذ ترتيبات مع المحكمة فيما يتعلق بالضحايا والمجتمعات المتأثرة ؛

٧' ينبغي أيضاً إدماج نتائج عملية التقييم في إستراتيجية اتصالات المؤتمر الاستعراضي.

وينبغي أيضاً أن تسهم النتائج المشار إليها أعلاه في مواصلة تطوير النظام الوارد في نظام روما الأساسي، في عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة مثلاً.

(ح) وينبغي أن تركز المناقشة الموضوعية على المجالات المحددة التالية، مع التركيز على بلدان الحالات الراهنة أو الحالات قيد التحليل، مع مراعاة الدروس المستفادة من المحاكم الجنائية الدولية الأخرى:

١' دور التوعية في التأثير على توقعات الضحايا في الحصول على العدل وتعزيز معرفتهم بحقوقهم القانونية؛

٢' على وجه الخصوص، في بلدان الحالات، أهمية الاعتراف بحقوق الضحايا في العدالة والمشاركة والتعويض، بما في ذلك على الصعيد الوطني، وبوجه خاص بالنسبة لمجموعات محددة من الضحايا، مثل النساء والأطفال؛

٣' استعراض كيفية إسهام الصندوق الاستئماني للضحايا في استرداد كرامة الأفراد وتضميد الجراح وإعادة التأهيل والتمكين، والمجالات التي يمكن تعزيز عمله فيها، بما في ذلك عن طريق الحصول على مزيد من الأموال. وفي هذا السياق، يمكن تحليل قدرته على تعزيز النظم الوطنية للتعويض.

(ط) وتقدم جهتا التنسيق برنامجاً إرشادياً مقترحاً للتقييم فيما يتعلق بالموضوع قيد البحث (انظر المرفق الأول). وتلاحظ جهتا التنسيق أن التفاصيل والمتحدثين لم يتم تحديدهما بعد. وتلاحظ جهتا التنسيق أيضاً أن ثمة بديل، رهنا بآراء الوفود، هو وجود حلقتين منفصلتين للنقاش، على الرغم من أن الوقت المتاح يجعل إدارة هذا الخيار تحدياً، ويترك وقتاً قليلاً للمناقشة.

دال- الأعمال التنظيمية الأخرى

٤٢- سيلزم في مرحلة لاحقة مناقشة الجدول الزمني للتحضيرات الموضوعية بعد الدورة المستأنفة للجمعية وفي الطريق إلى المؤتمر الاستعراضي، في ضوء نتائج الدورة المستأنفة.

٤٣- ولتيسير التنسيق العام والتحضير الموضوعي، تقدم جهتا التنسيق قائمة إرشادية وأولية للقاءات والأنشطة والمبادرات التي يعتمزم أصحاب المصلحة المختلفين القيام بها في عام ٢٠١٠، وكذلك للإسهامات الخطية وورقات المعلومات الأساسية الجاري إعدادها فعلاً أو التي سيطلب إعدادها (انظر المرفق الثاني).

المرفق لأول

برنامج إرشادي مقترح لجلسة التقييم المتعلقة بالضحايا

التاريخ: ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٠ (يلزم التأكيد)

الساعة: (١٠/٠٠ - ١٣/٠٠) (يلزم التأكيد)

الحدث: حلقة نقاش بشأن تأثير النظام الوارد في نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة:

- دور التوعية في توليد التأثير: التحديات والحلول

- مشاركة الضحايا والتعويض كعنصرين للعدالة

مقدمة من المتحدث الرئيسي (قد يكون فيلماً قصيراً) ١٠/١٥-١٠/٠٠

حلقة نقاش ١٢/٠٠-١٠/١٥

مدير المناقشة

المحاور ١: ممثل الضحايا والمجتمعات المتأثرة

المحاور ٢: ممثل المجتمع المدني

المحاور ٣: ممثل المحكمة الجنائية الدولية

المحاور ٤: ممثل الصندوق الاستئماني للضحايا

المحاور ٥: التجارب من المحاكم الأخرى

المحاور ٦: المنظور الجنساني

المحاور ٧: التأثير على الصعيد الوطني

سيطلب من المحاورين تقديم عروض لا تتجاوز ١٠ دقائق، يكملها بيان كتابي قد يكون أكثر شمولاً (ولكن مختصراً) من الأفضل أن يتم تعميمه قبل المناقشة.

١٢/٠٠-١٢/٤٥ مناقشة

١٢/٤٥-١٣/٠٠ الاستنتاجات

١٣/١٥-١٥/٠٠ لقاء جانبي في فترة الغداء بشأن الصندوق الاستئماني للضحايا

١٣/١٥-١٤/١٥ مائدة مستديرة للمناقشة استناداً إلى الدروس المستفادة من الصندوق الاستئماني للضحايا، مع تعليقات من:

- ممثل مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

- ممثل أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

- ممثل الضحايا والمجتمعات المتأثرة

- ممثل/ممثلو المجتمع المدني

- ممثل المحكمة

١٥/١٤-١٤/٤٥ مناقشة واستنتاجات

١٥/٤٥-١٥/٠٠ إعلان التعهدات (تستمر الفرصة لإعلان التعهدات طوال المؤتمر الاستعراضي)

المرفق الثاني

قائمة اللقاءات والأنشطة الجانبية والمطبوعات

اللقاءات، والأنشطة، والمبادرات

- (أ) لقاء جانبي محتمل ينظمه الصندوق الاستئماني للضحايا بشأن دور الصندوق وتأثيره؛
- (ب) في ١٥ كانون الثاني/يناير، عمم الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا استبياناً على البريد الإلكتروني (listerv) التابع للفريق العامل المعني بحقوق الضحايا الذي يشارك فيه أكثر من ٣٥٠ عضواً من بينهم منظمات تعمل مع الضحايا أو تركز على قضايا الضحايا في بلدان الحالات؛
- (ج) من ١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ شباط/فبراير:
- استخدم الاستبيان كجزء من مبادرات الإعلام والتوعية للمؤتمر الاستعراضي من جانب:
 - المؤسسة المعنية بالضحايا في أوغندا التي يشارك فيها أعضاء من ١٤ مقاطعة في شمال أوغندا؛
 - رابطة السلام وحقوق الإنسان^(١) (منظمة غير حكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إيتوري وشمال كيفو)؛
 - منظمات نسائية في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (د) من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو:
- شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان/الائتلاف الأوغندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية^(٢) ومنظمة لا سلام بدون عدالة، زيارات لمدوبي الدول الأطراف إلى أوغندا لإجراء مقابلات مع الضحايا، والمجتمعات المتأثرة، وأصحاب مصلحة آخرين معينين. ويتوقع أن يجرى المشاركون في المشروع من الدولة والمجتمع المدني جلسة إعلامية كلقاء جانبي في المؤتمر الاستعراضي؛
 - من ١٠ إلى ١٧ شباط/فبراير، اشتركت جهات التنسيق في هذه المبادرة؛

(١) La Ligue pour la Paix et les Droits de l'Homme

(٢) Human Rights Network/Uganda Coalition for the International Criminal Court

(هـ) من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير:

- عقدت حلقة عمل مشتركة بين المؤسسة المعنية بالضحايا في أوغندا والمؤسسة المعنية بتعويض ضحايا التعذيب في غولو، شمال أوغندا، شارك فيها أعضاء من ١٤ مقاطعة في شمال أوغندا لمناقشة، في جملة أمور، الاستبيان (باشتراك منظمات غير حكومية من جمهورية الكونغو الديمقراطية)؛

(و) من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل:

ستعقد المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين، بالتعاون مبادرة نوبل النسائية "حواراً دولياً للعدل بين الجنسين" يشارك فيه ما بين ٨٠ و ٩٠ من الخبراء في الفوارق بين الجنسين، وممارسين قانونيين نظريين وعمليين معنيين بالشؤون النسائية، ووسطاء السلام، والحقوقيين، والمدافعين عن حقوق المرأة، وجهات فاعلة رئيسية أخرى. وسيحدد المشاركون الاتجاهات الإستراتيجية اللازمة للمضي قدماً بالعدل بين الجنسين عن طريق تنفيذ واستخدام نظام روما الأساسي والمحكمة استعداداً للمؤتمر الاستعراضي؛

(ز) ستعقد المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين أيضاً لقاءات جانبية أثناء المؤتمر الاستعراضي للناشطين المعنيين بحقوق المرأة والسلام في بلدان الحالات؛

(ح) ستعقد شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان/الائتلاف الأوغندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية في الأسبوع السابق لانعقاد المؤتمر الاستعراضي لقاء "سابقاً" للمؤتمر يجمع بين المجتمع المدني والأفرقة العاملة المعنية بكل موضوع من مواضيع التقييم؛

(ط) أيار/مايو إلى حزيران/يونيه:

ستعقد شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان/الائتلاف الأوغندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة لا سلام بدون عدالة لقاء للمجتمع المدني في ساحة الشعب الواقعة بمكان انعقاد المؤتمر الاستعراضي.

الإسهامات الخطية/ورقات المعلومات الأساسية

(أ) تقرير الصندوق الاستئماني للضحايا؛

(ب) تقرير محتمل من المحكمة يلخص الحالة في السنوات السبع الماضية؛

(ج) تقرير من المؤسسة المعنية بالضحايا في أوغندا بعد حلقة العمل التي ستعقد في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير بشأن تأثير المحكمة على الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛

(د) ورقة موضوعية من الفريق العامل المعني بحقوق الضحايا بشأن تأثير المحكمة على الضحايا والمجتمعات المتأثرة بناء على نتائج الاستبيان؛

(هـ) ورقة محتملة من المؤسسة المعنية بالضحايا في أوغندا والمؤسسة المعنية بتعويض ضحايا التعذيب بشأن تأثير المحكمة على عملية السلام في أوغندا والتشريعات ذات الصلة مثل مشروع قانون الجرائم الدولية ومشروع قانون لمصالحة؛

(و) ورقة/تقرير رابطة السلام وحقوق الإنسان بشأن تأثير المحكمة على الضحايا والمجتمعات المتأثرة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقرير شبكة المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان/الائتلاف الأوغندي من أجل المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة لا سلام بدون عدالة بشأن زيارات التي قام بها مندوبو الدول إلى أوغندا.

--- 0 ---